

إنهاء الحرب الأهلية السورية: قراءة في مسارات العنف والتفاوض

Ending the Syrian Civil War: Reading the Paths of Violence and Negotiation

عياش بوشريف*¹، جامعة باتنة 1، الجزائر، ayache.boucharif@univ-batna.dz

تاريخ قبول المقال: 2024/10/30

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/01

الملخص:

إن العنف، والتفاوض إستراتيجيتان متناقضتان لإنهاء الحروب الأهلية، الأولى لإخضاع الخصم، والثانية للتفاهم معه. وعليه لبحث سبل إنهاء النزاع السوري يتحرى هذا المقال الجانب القسري لتفاعل السوريين، كما يهتم بسلوكهم التفاوضي لتحقيق أهدافهم المتضاربة بأدوات مختلفة. فالإحتجاجات الإجتماعية تحولت إلى نزاع حول مستقبل سوريا السياسي، لتستقر الحرب الأهلية بعد تدخل الأطراف الثالثة إلى حالة من التوازن لا يمكن لأي طرف أن يفوز فيها أو يخسرها. ورغم ان ظاهر الصراع مجمدا، إلا أن تعقيده يفرض أعباء إضافية على السوريين للوصول إلى حل سياسي من خلال تسوية تفاوضية.

الكلمات المفتاحية: النزاع السوري، المفاوضات، العنف السياسي، الأطراف الثالثة.

Abstract:

Violence and negotiation are two contradictory strategies for ending civil wars; the first is to subdue the opponent, the second is to reach an understanding with him. Therefore, to discuss ways to end the Syrian conflict, this article investigates the coercive aspect of the Syrians' interaction, and is interested in their negotiating behavior to achieve their conflicting goals using different tools. Social protests turned into a conflict over Syria's political future, and the civil war stabilized after the intervention of third parties to a state of equilibrium. Although the conflict appears frozen, its complexity imposes additional burdens on the Syrians to reach a political solution through a negotiated settlement.

Keywords: Syrian conflict, negotiations, political violence. Third parties.

المقدمة:

في قلب كل صراع أهلي تقريبا قضية من يحكم الدولة ومن يستفيد منها، لذا لا يمكن حل أي صراع داخلي ما لم تدار مشكلة المعايير بين من يحكمون ومن يُحكمون، بدليل أن فشل إعادة التفاوض على توزيع القيم جر العديد من الدول بشكل متزايد إلى دائرة من العنف كما لوحظ في سوريا. فما بدأ كاحتجاجات سلمية للمطالبة بالإصلاحات السياسية، والإجتماعية وهي جزء من الحركات الجماهيرية ضد الفساد التي اجتاحت العديد من الدول العربية، تحول إلى حرب أهلية بعدما أزلت ديناميكيات النزاع كل الخيارات الممكنة. وبعدما فقد النظام إحتكاره للسلطة نافسته فواعل من غير الدولة على إستعمال العنف السياسي المنظم داخل الدولة للتحول الجغرافيا السورية إلى فضاء يتنافس فيه الفاعلون على مراكمة وسائل العنف وتوظيفها لملاحقة مطالبهم السياسة، والإجتماعية بوسائل غير ديمقراطية. دعم الأطراف الإقليمية ثم تدخلها المباشر في الأزمة السورية أدى إلى تصعيد الصراع وتعقيده، لتستقر الحرب الأهلية في سوريا إلى حالة من التوازن لا يمكن لأي طرف أن يفوز فيها أو يخسرها.

إن المستوى العالي من العنف في سوريا لا يمكن أن يحجب عنا محاولات الوصول الى الحلول التوافقية عبر عمليات تفاوضية متعددة بين الأطراف المتنازعة، والتي كثيرا ما كانت تتم على خلفية من العنف المستمر وعدم الإستقرار، لذا لفهم مسار عملية السلام في سوريا يتطلب منا تحليل واسع لسلوك أطراف النزاع، ويدفعنا لطرح السؤال البحثي التالي: كيف يتم تصعيد النزاع في سوريا؟ وما هي آليات إحلال السلام؟

للإجابة عن السؤال يستفيد هذا المقال من أدبيات تحليل النزاعات وأبحاث السلام داخل الدول، وينطلق من الفرضية القائلة: الحروب الأهلية تنتهي بتحقيق السلام على طاولة المفاوضات، والتوصل للتسوية التفاوضية يتم حتى والقتال لا يزال مستمرا.

في حين جاء المقال مقسما إلى محورين أساسيين: الأول إهتم بإستخدام العنف في ضل جهود السلام الدولية، وبحث لماذا هيمن العنف دون فسخ المجال للقنوات الدبلوماسية، وكيف إنتهى النزاع إلى الجمود وما هي أعباءه. أما المحور الثاني فبحث مفاوضات السلام في ضل إستمرار العنف، مستعرضا لماذا تحولت الأطراف المتنازعة إلى الحلول الدبلوماسية، مبرزاً أهم ترتيبات الحل السياسي، وما هي آفاقها.

المحور الأول: ديناميات النزاع في سوريا

تكمن تعقيدات النزاع السوري في تحول الأزمة المحلية الى ساحة مواجهة بين قوى إقليمية /دولية. تأثر هذه الأطراف الخارجية والتي تسعى وراء أجندات منفصلة على مسار النزاع المحلي من خلال الإنضمام إلى

أحد الأطراف في القتال أو محاولة إدارته بفرض حل معين. ما يضيف أعباء إضافية على الجهود المبذولة لصنع السلام.

الفرع الأول: تصعيد العنف السياسي في سوريا

ما لبثت المظاهرات السلمية في مدينة درعا السورية أن تحولت الى إنتفاضة شعبية بعد محاولة ردها من قبل النظام، لتتصاعد ديناميات الأزمة المحلية بدعم خارجي إلى تمرد مسلح ثم حرب أهلية أضاف لها الأطراف الخارجية أبعادا معقدة عبر حروبهم بالوكالة. في نهاية المطاف أصبحت ديناميات الصراع السوري مستمدة من الإنقسامات الداخلية والإستقطاب عبر الحدود فضلا عن العلاقات بين الأطراف الخارجية.¹ شكلت هذه العلاقات المتداخلة نزاع داخلي بأبعاد خارجية ما يطلق عليه بيتر وولفرستين مركب نزاع إقليمي Regional Conflict Complex ويقصد بهذا المصطلح مدى إرتباط الصراعات بعضها ببعض. اذ تكون الأطراف الرئيسية والثانوية متشابكة في المنطقة ذاتها.² قد تؤثر الجهات الفاعلة الخارجية من حيث المبدأ على صراع مستمر من خلال محاولة إدارته أو الإنضمام إلى أحد الأطراف في القتال، إلا أن هذه الجهات الفاعلة غالباً ما تسعى وراء أجندة منفصلة قد لا تتماشى بالكامل مع الجهات الفاعلة التي قد تدعمها بشكل رسمي أو غير رسمي. وفي هذه الحالات، قد تقلل نطاق الحلول الممكنة وتقليل الشعور بالنضج، فقد تساهم المشاركة الخارجية بقوة في إطالة أمد الصراع.³

في ظل غياب حل سوري وانسداد داخل مجلس الأمن تورطت الأطراف الإقليمية في النزاع بشكل غير مباشر من خلال تحيزها لأحد الطرفين، للمعارضة بعد أن أسقطت الجامعة العربية شرعية الرئيس الأسد وتجميد عضوية سورية في 2012 وهو الموقف الذي تبنته القوى الغربية في مجلس الأمن فرنسا، أمريكا وبريطانيا بعد إقتراح مشاريع قرارات تهدف لفرض عقوبات على النظام السوري وتحيي الأسد عن السلطة أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012. إعتزنت روسيا والصين على ثلاثة من هذه القرارات إستنادا الى المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص " ان القضايا التي تقع ضمن اختصاص السلطات القضائية الداخلية لدولة

¹ Imad Salamey and all (Ed), *Post-Conflict: Power Sharing Agreements Option for Syria*, Palgrave McMillan, Switzerland, 2018, p, 7.

² فالستين بيتر. مدخل الى تسوية الصراعات. ترجمة: سعد فيصل، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2006، ص، 279.

³ Vukovic Siniša, *International Multiparty Mediation and Conflict Management*, Routledge, NY, 2016, P, 38.

ما ينبغي ان تكون خارج اهتماماتها".⁴ ثم مرحلة التدخل المباشر بدعم وكلائهم المحليين من الناحية اللوجستية، المالية أو بالتدريب والأسلحة.

كانت المساعدة الخارجية كفيلاً باستمرار الأطراف المحلية في الحرب لكن غير كافية لتغيير موازين القوى على الأرض. أسفر الجمود العسكري والسياسي عن عواقب مقلقة. إستغل المتطرفون الفراغ الأمني داخل سوريا لتشكيل تنظيمهم الخاص تنظيم الدولة المكنى داعش، الذي تمكن من إقتطاع شرق سوريا وضم محافظات الرقة والحسكة معلناً عليها إقامة خلافته في العراق وسوريا 2014. وهي السنة التي تشكل فيها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بمساندة الميليشيات الكردية قوات سوريا الديمقراطية لمحاربة التنظيم. بالنسبة للنظام حدث التحول بعد التدخل العسكري الروسي سبتمبر 2015 الذي قلب الحرب الأهلية لصالح النظام، مما مكنه من إستعادة الأراضي المفقودة تدريجياً بدعم من سلاح الجو الروسي. بدءاً باستعادة حلب 2016، وبنهاية العام ذاته تدخلت تركيا عسكرياً في سوريا عبر عملية غصن الزيتون بمساعدة حليفها الجيش السوري الحر ثم في 2017 عبر عملية درع الفرات وأخيراً أكتوبر 2019 عبر عملية نبع السلام في الشمال السوري.⁵

كانت هذه أهم التدخلات العسكرية الخارجية في سوريا، والتي إنتهت الى تقسيم ناعم لسوريا مشكلة ثلاث مناطق نفوذ دولية-إقليمية، سوريا المفيدة التي يسيطر عليها النظام بدعم روسي إيراني بعد هزيمة المعارضة. الجزيرة السورية تحت إدارة ذاتية للأكراد بدعم أمريكي بعد القضاء على تنظيم داعش، وتشكيل شريط حدودي من الغرب حتى إدلب تحت الوصاية التركية مع الجيش السوري الحر، وتوافق روسي أمريكي بعد إخراج قوات سوريا الديمقراطية منها.⁶

الفرع الثاني: تعقيدات إنهاء النزاع السوري

إن إدارة أو إنهاء الحروب الأهلية المدولة كما هو الحال في سوريا، هي عملية معقدة للغاية تتطلب الإنتباه ليس فقط للاعبين الداخليين، ولكن أيضاً للاعبين الفيتو الخارجيين الذين يمثلهم جميع الأطراف المعنية داخل وخارج دولة النزاع. والتي قد تشمل الحكومات الأجنبية، جماعات الشتات، المقاتلين الأجانب، و / أو الشبكات الإجتماعية العبر وطنية.⁷ يستخدم مصطلح "إدارة النزاع" بالمعنى العام لوصف النطاق الكامل للعمليات غير

⁴ فالستين بيتر، مرجع سابق، ص، 182.

⁵ بيانات النزاع السوري على موقع أوسالا، شوهده على موقع: <https://ucdp.uu.se/country/299>

⁶ علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

2018. ص،

⁷ Imad Salamey and all (Ed) ibid, p, 8.

العنيفة للتعامل مع الصراع، فهي تركز عادةً وفقاً لـ **لوففرستين** على الجانب المسلح للنزاع "إنهاء القتال، والحد من انتشار النزاع، وبالتالي إحتوائه".⁸ لذا بالنظر الى تعدد الأطراف المتدخلة في سورية فإن محاولة فهم التعقيد الذي يميز طبيعة الحروب الدائرة فيها ودلالاتها لعملية السلام فإن الإجابة على السؤال من يقاتل ولأجل ماذا؟ يبسط لنا طبيعة الأطراف المتدخلة ومصالحها المتضاربة.

على المستوى المحلي، يمكن التمييز بين من يسعى الى الحفاظ او الوصول الى السلطة وهو ما يطلق عليه عادة اسم الحرب الأهلية يعد النظام والمعارضة السورية ممثلة في ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية طرفاها الاساسيان. في حين يعتبر الأكراد أطراف فاعلة في ديناميات النزاع لكن ليس مكونا أساسيا من عملية السلام وهي تهتم بالسيطرة على مناطق معينة، مثلها مثل جماعات أخرى مسلحة إستغلت إنهيار الدولة السورية. على المستوى الخارجي هناك من يساند النظام لأجل المحافظة وإستمرار مصالحه (إيران وروسيا)، أما من يدعمون المعارضة فمنهم من يحارب لأجل تحقيق مكاسب اقليمية (تركيا بمساندة الجيش السوري الحر ضد الانفصاليين الأكراد، تغيير النظام) والذين يدعمون المعارضة لكن يحاربون لأجل مصالحهم الخاصة (أمريكا والدول الغربية ضد تنظيم داعش، السعودية عبر وكلائها المحليين ضد التمرد الإيراني) وفئة ثالثة لا يدعمون أي طرف لكن يحاربون حروبهم الخاصة (إسرائيل ضد وكلاء إيران)، هذه الفئة أقل تأثيرا في ديناميات النزاع أو التسوية التفاوضية.⁹

يستمد مختلف الأطراف الخارجية شرعية تدخلهم العسكري في سوريا من سند الحرب الدولية على الإرهاب التي أقرها القرار الأممي 2170 الصادر في 2014، أو المشاركة في إدارة مناطق خفض التصعيد بناء على القرار الأممي رقم 2336 الصادر في 2017.

إن إشراك أطراف جديدة وتوسيع نطاق القضايا التي تشكل الصراع مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ويساعد في تفسير ديناميكية الصراعات التي تبدأ حول بعض القضايا التي تتبعها الأطراف المتنافسة، ولكنها تنتهي باختلاف أطراف مختلفة تماماً حول قضايا مختلفة تماماً. قد تؤثر الجهات الخارجية من حيث المبدأ على إستمرار الصراع من خلال محاولة إدارته أو الانضمام إلى أحد الأطراف في القتال، إلا أن هذه الجهات الفاعلة الخارجية غالباً ما تسعى وراء أجندة منفصلة قد لا تتماشى بالكامل مع الجهات الفاعلة التي قد تدعمها بشكل رسمي أو غير رسمي.¹⁰ مثلاً تدخل الاطراف الاقليمية حول النزاع الداخلي الى حرب دولية بالوكالة في سوريا، وقد واصل

⁸ Svensson Isak, Conflict resolution in civil wars, in: *Routledge Handbook of Civil Wars*, ibid, p.

⁹ للوصول إلى بيانات أكثر تفصيلاً عن النزاع السوري، أنظر موقع اوبسالا: <https://ucdp.uu.se>

¹⁰ Vukovic Sinisa, ibid, P, 38.

اللاعبون الإقليميون، والدوليون تعزيز تدخلاتهم، حتى أصبحت الجغرافيا السورية ساحة لتصفية حساباتهم مما أحبط أي حل سياسي.

ويترك هذا الإهتمام أثارا عديدة، فقد يعمل على تطويل أمد الصراع وزيادة حجم الدمار او العكس، فكلما زاد عدد الأطراف المهمة بنتيجة النزاع زادت المصاعب أمام فرص التوصل إلى تسوية معينة من خلال المفاوضات، الوساطات، أو غيرها من أشكال التدخل.¹¹ فلم يكن على الوسيط الأممي العمل مع الحكومة السورية والمعارضة فحسب، بل كان عليه أيضاً إدارة العلاقات على المستوى إقليمي والدولي بالنظر إلى قدرة هذه الدول على تغذية النزاع أو كبحه، فقد كان لديها القدرة على التصرف كالمفسدين وخروج المفاوضات عن المسار.¹² كان التحدي الذي يواجهه الوسيط الأممي كيف يمكن اشراك كل هذه الأطراف المتنوعة في مصلحتها مثل الأطراف المتحاربة نفسها في عملية الوساطة.

في هذه الحالة، يزيد وجود أطراف ثالثة متدخلة من الآثار الضارة على عملية صنع السلام. فقد يشوه تقييم الأطراف المحلية لمدى وجود مأزق ضار متبادل، فقد يعتقد الطرفان أنه قد يكون بوسعهما بمساعدة خارجية تصعيد الصراع، وتحقيق النصر من خلال العمل الانفرادي. وفي الوقت نفسه قد يكون لدى الجهات الفاعلة الخارجية حافز أقل للتفاوض لأن تكاليف القتال التي تتحملها أقل. وأخيراً، فإن مشاركتهم تجلب مجموعة منفصلة من المطالب إلى العملية، والتي يجب معالجتها من أجل حل النزاع. من خلال تقليل نطاق الحلول الممكنة وتقليل الشعور بالنضج، قد تساهم المشاركة الخارجية بقوة في إطالة أمد الصراع.¹³

الفرع الثالث: أعباء وضع لا حرب ولا سلام

في عمليات السلام، الخطوة الأولى لبناء السلام هي وقف المواجهة المسلحة، وترتبط معظم الأفكار حول السلمية بـ السلام السلبي، باعتباره غياب الحروب وأنواع العنف الجسدي الأخرى.¹⁴ لكن من أجل تحويل الصراع، نحتاج إلى تجاوز أهداف الأطراف، وخلق واقع جديد. لذا لا يمكن أن يكون "وقف إطلاق النار" للسلام السلبي هو الهدف المركزي لأي عملية لصنع السلام في سوريا، بيد أن وضع الجمود الذي يعرفه النزاع له

¹¹ فالستين بيتر، مرجع سابق، ص، 279.

¹² Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, Pamela Aall, and Simon Palamar. Why Is Mediation So Hard? . In: *Handbook of International Negotiation*. (Ed. Mauro Galluccio, Springer, 2015), p, 152.

¹³ Vukovic Sinisa, ibid, P, 38.

¹⁴ Úrsula Oswald Spring, Peace and Environment, in: *Globalization and Environmental Challenges Re-conceptualizing Security in the 21st Century*, p, 114.

تكاليفه المغذية للعنف الهيكلي والثقافي حيث يعزز هياكل غير عادلة من الناحية السياسية، الاقتصادية، والإجتماعية.

فمع تصاعد الحرب الاهلية في سوريا خرجت مناطق كثيرة عن سيطرة الحكومة المركزية، هذه الفراغات السياسية ملأتها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة فرضت فيها قوانينها مشكلة بذلك ما يعرف بظاهرة الدولة المجزأة. *Fragmented State* وهو مصطلح يشير إلى الدولة التي فقدت سلطتها على أجزاء محددة من أراضيها وتعرف المناطق الواقعة خارج السلطة المركزية للدولة على أنها مناطق مجزأة.¹⁵ تخضع هذه الأخيرة لحكم الجماعات المسلحة التي تتنافس الدولة، وتمتلك القوة العسكرية التي تمكنها الحفاظ على سيادتها منفصلة.¹⁶

لقد ظهر في سوريا أشكالاً من الحكم الجزئي أو السلطة اللامركزية تقود إلى التقسيم السياسي والإداري للبلاد. في الأجزاء خارج سيطرة النظام ، نمت شبكة من المؤسسات الإدارية بسرعة ، هذه "المجمعات غير الحكومية بحكم تعريفها غير مستقرة ومتحولة وتتألف من جهات فاعلة مختلفة تتغير سلطتها ووكالتها وسلطتها وفقاً للتغيرات على الأرض كما تتميز هياكل السلطة المتعددة والمتداخلة الناشئة بأنها لامركزية للغاية وتفتقر إلى التكامل الرأسي (مع السلطات المركزية أو الخارجية) والتكامل الأفقي (مع هياكل السلطة الأخرى على الأرض). ، أدى نقص التعاون بين السلطات المتعددة إلى نشوء صراع بينها ومنع احتكار القوة وإنشاء مؤسسات دولة بديلة.¹⁷

يمكن تبين التأثير الاقتصادي للنزاع السوري بسهولة من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي. ووفقاً للبيانات الرسمية يقدر تقرير صادر عن الاسكوا يغطي الفترة الواقعة بين 2011 إلى 2019، الضرر الذي لحق برأس المال المادي بحوالي 117.7 مليار دولار مقارنة بأسعار عام 2010 بعد خصم قيمة الضرر السنوي محسوباً بمعدل التضخم العالمي يضاف إليها مجموع خسارة الناتج المحلي الاجمالي للفترة نفسها ويقدر 324.5 مليار دولار، مما يضع تكلفة الاقتصاد الكلي للصراع عند نحو 442 مليار دولار.¹⁸

وقد رسخ اقتصاد الحرب نفسه خاصة في المناطق خارج سيطرة الدولة، اذ نمت شبكات اقتصادية ونشاطات تجارية جديدة هامة تعتمد على العنف المستشري في البلد للإستمرار. تكمن مخاطر ما يجري وفقاً لباكوني

¹⁵ Vinci Anthony. *Armed Groups and the Balance of Power*, (NY: Routledge, 2009). P, 42.

¹⁶ *ibid*, p.48.

¹⁷ Samer N. Abboud, *Conflict, Governance, and Decentralized Authority in Syria*, in: *The Levant in Turmoil*, (NY: Palgrave Macmillan, 2016), pp.57-58.

¹⁸ الاسكوا، سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، ص، 50. شهود على الرابط <https://cutt.us/rHBIG>

وستيفوي أن اقتصادات الحرب تبني أنظمة اجتماعية بديلة تتمحور حول العنف. تظهر هذه الأنظمة عندما تتخرب الجماعات المسلحة ببطء في المجالات الاجتماعية والسياسية المحيطة بها وتبدأ في المشاركة في تنظيم المجتمع وحكمه.¹⁹ فقد أدت الحرب إلى تفكك ما كان بمثابة سوق وطنية موحدة. وحلت محلها أسواق إقليمية كانت متطابقة مع السيطرة الإقليمية لكل لاعب سياسي، إذ يمكن التمييز بين أربع مناطق اقتصادية. وفي سياق اقتصاد الحرب تحفز الدوافع والفرص كل طرف في النزاع لخلق الاقتصاد الخاص به لتمويل سلاحه وفرض هيمنته. قد يتوافق هذا الوضع مع نظرية جورج إلويرت، عالم الاجتماع الألماني الذي طرح مفهوم "سوق العنف" وهو الفضاء الذي يتنافس فيه الفاعلون على مراكمة وسائل العنف وتوظيفها من أجل الحصول على منافع اقتصادية.²⁰

كما أدى تشكيل العديد من المناطق السياسية المتميزة إلى وجود مواز لأنظمة الهوية المتنافسة، وبالتالي عرفت كل منطقة تركيب تسلسل هرمي طائفي صارم للغاية، ما سرع عملية الاستقطاب الطائفي، والعربي في الحرب الأهلية.²¹ سببت الحوادث المتكررة من العنف القائم على الهوية على إثارة وإنتشار إنعدام الأمن المجتمعي المتبادل، وهو يشير إلى عدم قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماطها التقليدية في اللغة والثقافة والارتباط والهوية والعادات الدينية والوطنية ضمن ظروف مقبولة للتطور.²²

المحور الثاني: صنع السلام في سوريا والحفاظ عليه

لا ينبغي الحديث عن دورات العنف المتصاعد أن يحجب عنا حقيقة أنه كانت هناك فرص لإدارة النزاع السوري عبر المفاوضات للوصول إلى تسوية تفاوضية. فالنتيجة الأكثر شيوعاً في الحروب الأهلية المعاصرة هي أن ينتهي الأمر بأطرافها، عاجلاً أم آجلاً، إلى السعي إلى تحقيق السلام على طاولة المفاوضات جنباً إلى جنب مع الوسطاء الدوليين، والتوصل للتسوية التفاوضية.²³

الفرع الأول: مسار الحل السياسي للقضية السورية

¹⁹ Samer N. Abboud, ibid, p.63.

²⁰ Bacsko Adam and All, *Civil War in Syria*, (Cambridge: University Press, 2017), p, 239.

²¹ Ibid, p, 256.

²² Ole Wæver, *The Changing Agenda of Societal Security*, in: *Globalization and Environmental Challenges Re-conceptualizing Security in the 21st Century*, ibid, p, 582.

²³ Timothy Sisk, *International mediation in civil war*, (NY: Routledge, 2009).P, 10.

بدأ مسار الحل السياسي الخاص بسوريا فعليا مع بيان جنيف 1، ثم بياني فيينا ثم القرار الاممي 2254، مروراً بفكرة السلال الأربع إنتهت باللجنة الدستورية.²⁴ كانت هذه المحطات أبرز محطات عملية السلام السوري، وهي العملية التي تعرف بأنها الإجراءات والترتيبات الرامية إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة، ولا سيما عن طريق الوسائل السلمية، لحل خلافاتهم من خلال الحوار بدلاً من العنف.²⁵

يعد بيان جنيف لعام 2012 المحاولة السياسية الجادة الأولى بعد خطة المبعوث الدولي لسوريا كوفي عنان ذات النقاط الست، ويعد حتى الآن الحجر الأساس الذي تركز عليه كل القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمسار السياسي للقضية السورية.²⁶ بيان جنيف الذي بني على أساس خطة النقاط الست والقرارين الأممين 2042، 2043 أطلق عليه لاحقاً مؤتمر جنيف 1 بشأن الازمة السورية. حضي البيان بإجماع إقليمي دولي وأصبح مرجعية التفاوض لأي محادثات لاحقة. أكد على ضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة عنان مشدداً على وجوب حل النزاع بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً (الفقرة 11-ب)، كما قدم عدد من المبادئ والتوجيهات التي تنظم العملية الانتقالية بقيادة سورية. وأشار أحد أهم التوجيهات (الفقرة 9/ ا) إلى ان العملية الانتقالية السياسية ممكنة من خلال:

" اقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها ان تهئ بيئة محايدة تتحرك في ضلها العملية الانتقالية، ويترتب على ذلك هيئة حكم انتقالية ستمارس كامل السلطة التنفيذية. ويمكن ان تضم اعضاء من الحكومة والمعارضة الحاليين ومن المجموعات الاخرى. ويجب ان تشكل على اساس الموافقة المتبادلة".²⁷

رغم الاجماع الذي حضيت به خطة عنان إلا ان أياً من بنودها لم يجد مجالا لتطبيقه ميدانيا نتيجة تفسيرات القوى المختلفة لكيفية تنفيذها وكيفية إلزام الأطراف بها. بات الموقع الذي سيحتله الرئيس الاسد ورموز نظامه في " هيئة الحكم الانتقالية التي تمارس كامل السلطات " مسألة خلافية اساسية. كما ان " الموافقة المتبادلة " يعني مشاركة النظام ورموزه في تحديد هذا المستقبل.

أدت عملية فيينا إلى اصدار بيانين مشتركين يحددان خارطة طريق لإنهاء العنف، كما اتفق الأطراف المشاركة على جدول زمني لتشكيل حكومة انتقالية في سوريا خلال ستة شهور بعد انطلاق المفاوضات وإجراء انتخابات خلال 18 شهراً، ومحاربة الجماعات الإرهابية والضغط على كافة الأطراف في سوريا دون تمييز لـ

²⁴ أحمد قربي، قطار الحل السياسي في سوريا، مركز الحوار السوري، 2022، ص، 73.

²⁵ Timothy Sisk, ibid, p, 38.

²⁶ أحمد قربي، مرجع سابق.

²⁷ نص القرار الاممي 2118، ص، 15. شوهذ على الرابط: <https://undocs.org/ar/S/RES/2118> (2013)

وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية. هاذين البيانين تم دمجها لاحقاً على اساس مجمل ما جاء في بيان جنيف في قرار مجلس الأمن حمل رقم 2254 المؤرخ في 18 ديسمبر 2015²⁸ والذي يعد خارطة طريق حل النزاع السوري ومرجعية جديدة ذات طابع الزامي لكل المفاوضات السورية.

مثل القرار الاممي 2154 خارطة طريق حل النزاع السوري ومرجعية جديدة ذات طابع الزامي. بالرغم من كونه قرار تراكمي متضمنا المرجعيات الاساسية السابقة بيان جنيف والقرار 2118 التي تبحث الانتقال السياسي استند القرار إلى بيان فيينا وتحول الهدف إلى التفاوض حول مسارات الوصول إليه، مثل بحث الهيئة الانتقالية الحاكمة، ودخل في بعض تفاصيل العملية الانتقالية جاعلاً إياها محلاً للتفاوض وهدفاً للعملية السياسية بعد أن كانت بمثابة التفاصيل التي من الممكن التفاوض حولها ولكن بوصفها آليات تقوم الهيئة الحاكمة الانتقالية بتنفيذها أو بالإشراف على تنفيذها وبخاصة ما يتعلق بالدستور والانتخابات²⁹.

تمكن الأطراف بعد محادثات وصفت بالصعبة من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع "سلال" ستتم مناقشتها بشكل متواز في الجولات القادمة. والسلال الأربع هي:

الأولى تشمل قضايا الحكم الخاضع للمساءلة.

الثانية تشمل القضايا المتعلقة بوضع دستور جديد.

الثالثة تتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشرف عليها الأمم المتحدة بعد 18 شهراً.

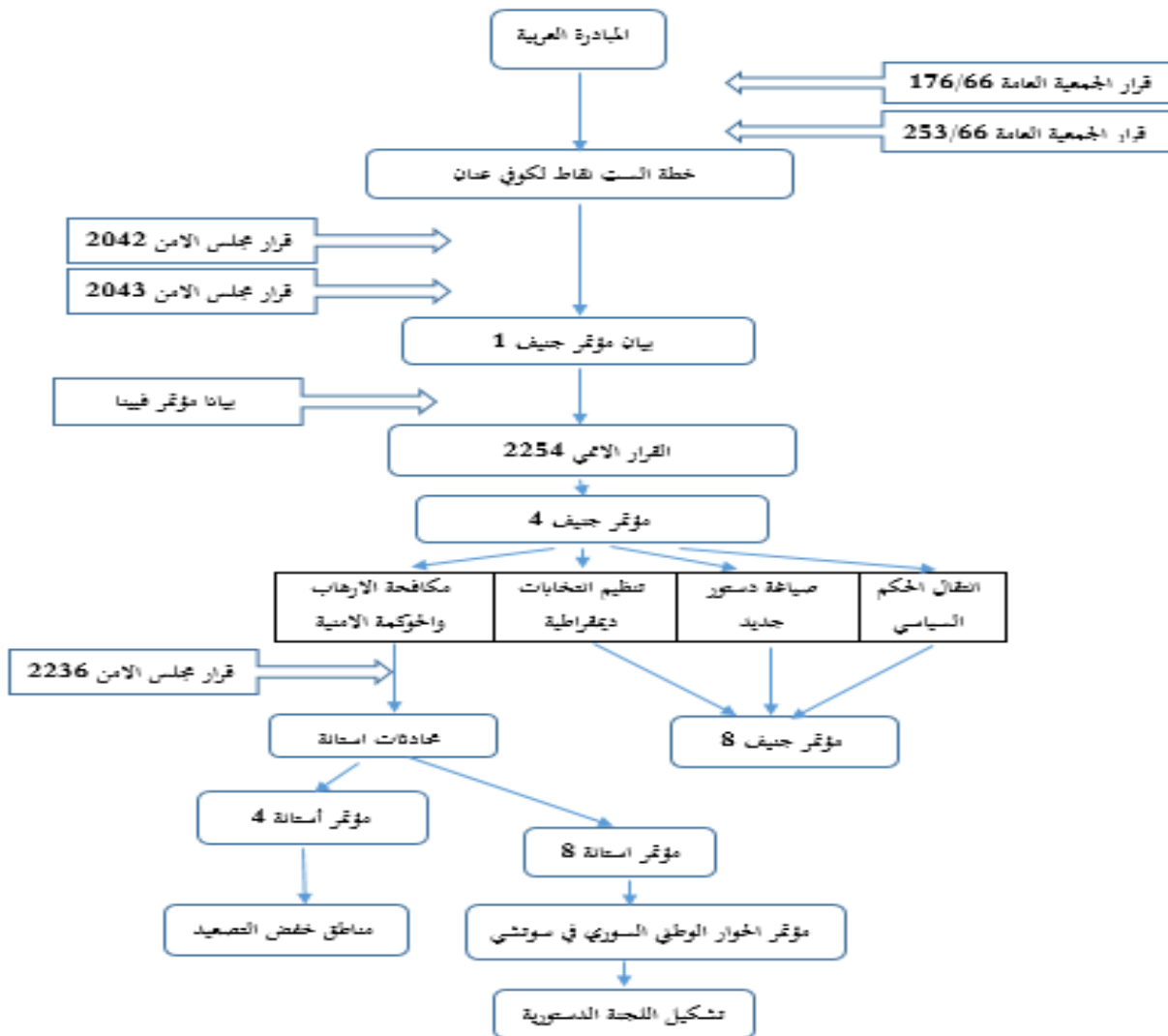
الرابعة تشمل إستراتيجية لمكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية.³⁰

الشكل (2): مخطط مسار الحل السياس للقضية السورية

²⁸ نص القرار الاممي 2254. مرجع سابق، ص، 2.

²⁹ محمد حسام حافظ، *المفاوضات السورية: الصراع على مرجعيات التسوية*. شوه على الرابط: <https://cutt.us/ptds0>

³⁰ علاء عبد الحميد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص، 93-94.



المصدر: من اعداد الباحث

الفرع الثاني: العملية الدستورية كألية لبناء السلام

مع بداية سنة 2018 أعاد مؤتمر سوتشي مسألة الإصلاح الدستوري للواجهة بقوة، لاسيما مع مسابقة المسار الأممي هذا الطرح من خلال تقديم سلة الدستور على سلة الحكم والانتقال السياسي، ومع تأكيد بعض الدول المؤثرة في القضية السورية- وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في "اللاورقة" على القضية الدستورية والانتخابات.³¹ بعد إنسداد مفاوضات هيئة الحكم الإنتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، كانت سلة الدستور هي المسار الذي اعاد أطراف النزاع الى طاولة

³¹ أحمد قربي، مرجع سابق، ص ص، 166-167.

المفاوضات بعد التوافق الدولي-الإقليمي لاختراق حالة الجمود التي عرفت سلة الحل السياسي. من هنا تأتي أهمية عملية صنع الدستور، إذ يمكن أن تكون عملية تحويلية تسهل السلام والاستقرار.

يمثل الاتفاق على إطلاق اللجنة الدستورية أول اتفاق سياسي ملموس بقيادة ومملكة سورية يعزز تنفيذ القرار 2254. ويلزم مرشحي الحكومة والمعارضة بالجلوس وجهاً لوجه مع المجتمع المدني على الطاولة. إذ قام المبعوث الأممي بيدرسون بإنشاء لجنة دستورية بناءً على اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة المفاوضات السورية المعارضة على حزمة اتفاق بشأن الاختصاصات وقواعد الإجراءات الأساسية، والتي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة في 23 أيلول 2019. وقال الأمين العام في بيانه:

"أعتقد اعتقاداً راسخاً أن إطلاق اللجنة الدستورية بقيادة ومملكة سورية يمكن ويجب أن يكون بداية المسار السياسي للخروج من الأزمة، نحو حل يتماشى مع القرار 2254 الذي يلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين ويستند إلى التزام قوي بسيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامه أراضيهِ".³²

تتكون اللجنة الدستورية من هئتان، الأولى موسعة تضم 150 عضواً، خمسون منهم تختارهم دمشق، وخمسون يختارهم المعارضة، وخمسون يختارهم المبعوث الخاص للأمم المتحدة بهدف الأخذ في الاعتبار آراء خبراء وممثلين للمجتمع المدني. أما الأخرى، هي هيئة مصغرة تضم 15 ممثلاً عن الحكومة السورية، و15 ممثلاً عن لجنة المفاوضات السورية و15 مشاركاً من المجتمع المدني، يُعرفون باسم "الثلاث الأوسط". ولأول مرة على الإطلاق، التقى الرئيسان المشاركان للجنة أحمد الكزبري، ممثل الحكومة السورية، وهادي البجرة، من جانب المعارضة مع السيد بيدرسون. ووصفها بأنها "مناقشة جوهرية وصريحة حول كيفية المضي قدماً في الإصلاح الدستوري".

ويمكن القول أن أهمية الدستور تنبع من كونه المحدد الأساسي للمبادئ التي تقوم عليها الدولة، إذ يتضمن القواعد الأساسية التي تحدد شكل الدولة، من حيث طبيعتها سواء كانت ملكية أو جمهوري، ويحدد شكل نظام الحكم سواء كان رئاسياً أو برلمانياً أو مختلطاً. كما ينظم تشكيل واختصاصات سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والعلاقة فيما بينها. وفي نهاية المطاف، فإن الدستور هو عقد اجتماعي بين الدولة والشعب، تتم بموجبه عملية الموازنة بين الحقوق والواجبات المتبادلة بين طرفي هذا العقد.³³ ويمكن فهم العقود الاجتماعية على أنها المساومة الضمنية المتبادلة حول ما يتوقعه المواطنون من الدولة، وما يمكن للدولة أن تطلبه بشكل مشروع من المواطنين في المقابل. على الرغم من التعديلات

³² اللجنة الدستورية، موقع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بسوريا، شهود على الرابط:

<https://specialenvoysyria.unmissions.org/ar>

³³Naser Ali, Opportunities and Challenges of the Constitutional Process and Awareness-Raising around a New Constitution in Syria, <https://short-link.me/JXxa>

العميقة التي طرأت على مفهوم العقد الاجتماعي، فهو نتاج التقارب بين إرادة الفرد وحقوقه ضمن سياق اجتماعي. وينبغي تقييد الحقوق الفردية من خلال المفاوضات والاتفاقات بالحقوق الجماعية، وتجنب الصراعات والمواجهات المسلحة.³⁴ على هذا الأساس فإن عملية صنع الدستور يمكن أن تكون عملية تحويلية تسهل السلام والاستقرار، يجب أن يتم تنظيم العملية الدستورية بشفافية وبمشاركة عامة، فتحويل الصراع في حد ذاته يجب أن يكون سلمياً حتى لا يؤدي إلى تقاوم الوضع من خلال زرع بذور جديدة للعنف في المستقبل.³⁵

العملية الدستورية هي جزء من الحل وليست كل الحل، كما أشار إلى ذلك بيدرسون للصحفيين إنه على الرغم من أن اللجنة الدستورية السورية تمثل مساهمة مهمة في العملية السياسية، إلا أن "اللجنة في حد ذاتها لن تكون قادرة على حل الأزمة السورية، لذلك نحن بحاجة إلى العمل معاً بشكل جاد بشأن اللجنة الدستورية". ولكن أيضاً معالجة الجوانب الأخرى للأزمة السورية.³⁶ فإصلاح النزاع هو عملية طويلة المدى، تسعى لإحداث تغيير، ومعالجة عميقة وجذرية، وهيكلية لكامل مصادر، ومسببات النزاع أو العنف وكما لاحظت إليزابيث كوزينز، فإن "بناء السلام ليس مصمماً للقضاء على الصراع، بل لتطوير آليات فعالة يمكن من خلالها لأي نظام سياسي أن يحل مطالباته المتنافسة، ومظالمه، والتنافس على الموارد المشتركة، وبالتالي فإن الأولوية المحددة لبناء السلام تصبح بناء أو تعزيز آليات موثوقة، وفي نهاية المطاف، شرعية لحل الصراع الداخلي دون عنف.³⁷ على هذا الأساس تعد المسألة الدستورية من أبرز محاور عملية التفاوض نظراً لتداعيات القضايا الدستورية على الصراع الحالي، ومستقبل عملية التسوية السلمية.

الفرع الثالث: إطالة ضل المستقبل عبر تقاسم السلطة

وفقاً لنظرية إنهاء الحرب الأهلية حيثما ثبت أن الحلول الأحادية الجانب مستحيلة، فإن السلام لا يمكن تحقيقه إلا عندما يتم التوصل إلى اتفاق يقدم شيئاً للجميع.³⁸ وهو واقع عبر عنه بدقة الوسيط الأممي بيدرسون: "من الواضح الآن أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة أو مجموعة من الجهات الفاعلة فرض إرادتها على سوريا أو تسوية النزاع بمفردها، يجب أن يعملوا جميعاً معاً".³⁹ لكن في عملية التفاوض تتفاعل عواقب قرارات الأطراف مع القرارات التي يتخذها الآخرون لإنتاج نتيجة مشتركة. وبالتالي فإن القيمة المتوقعة للنتيجة لكل

³⁴ Úrsula Oswald Spring, ibid, p, 187.

³⁵ Naser Ali, ibid, p, 8.

³⁶ Process to draft Syria constitution begins this week. <https://news.un.org/en/story/2021/10/1103292>

³⁷ Hugh Miall, *Emergent Conflict and Peaceful Change*, (NY: Palgrave MacMillan, 2017), pp, 17-18.

³⁸ Preston Matthew, *Ending Civil War*, (London: I.B. Tauris, 2004), p, 10.

³⁹ الأطراف السورية تستعد لجولة جديدة من المحادثات "، شهود على الرابط: <https://short-link.me/JXzW>

جانب يجب أن تكون إيجابية، وإلا فلن يكون هناك حافز للانخراط في المفاوضات أو قبول النتيجة. هنا يطرح السؤال كيف يمكن ابقاء الأطراف على طاولة المفاوضات؟ إحدى أهم الإجابات هي مد ضلال المستقبل للحل السياسي عبر تقاسم السلطة Power Sharing، المعرّف بأنه مجموعة من المؤسسات والعمليات التي تعطي الأولوية للإدماج وصنع القرارات بتوافق الآراء وإضفاء الطابع المؤسسي على قواعد التعايش السلمي في الدولة.⁴⁰

مع ضرورات إنهاء الحرب تسعى الأطراف إلى أدوات للتغلب على معضلات التحول الديمقراطي في المجتمعات المنقسمة بعمق والتي مزقتها الحرب. تركز العديد من أدبيات حل النزاعات على الأبعاد السياسية لبناء السلام لا سيما أنواع الترتيبات المؤسسية التي يمكن أن تسهل الحكم الشامل وحماية الأقليات جنباً إلى جنب مع ممارسات الحوار وحل المشكلات التي يمكن من خلالها تحديد طابع وعمليات العيش معاً. فإن الصيغة التي يتم طرحها في كثير من الأحيان للنظام الجديد في سوريا هي صيغة "الديمقراطية التوافقية"، التي دافع عنها بشكل خاص أرند ليبهارت. ينظر إليها كإجراء مؤقت، لكن غالباً ما يتم ترسيخ عناصر تقاسم السلطة مثل التمثيل النسبي والفيدرالية وحق النقض المتبادل أو حق فيتو الأقلية إما في تسويات سياسية طويلة الأجل أو في قرارات دستورية.⁴¹

على الرغم من أنه من مصلحة كلا الطرفين التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة توزيع مقبولة للقيم، إلا أنه من مصلحة كل منهما أيضاً أن ينتهي به الأمر بالحصول على أكبر قدر ممكن أو التخلي عن أقل قدر ممكن من القيم المتنازع عليها. هنا تكمن أهمية إن التوافقية على الأقل من الناحية النظرية، تعد كل المتحاربين بقطعة من الكعكة السياسية. وكما يقول زارتمان، "يتطلب حل الصراع نتيجة تحقق ما يناسب الجميع. ولا يمكن أن يُتوقع من الأطراف أن تتخلى عن مطالباتها دون الحصول على تعويض. وحتى إذا لم يكن من الممكن الاتفاق على ترتيب حقيقي لتقاسم السلطة، فإنه على أقل تقدير، يجب أن تنشأ ساحة لعب متكافئة تسمح بالوصول المتساوي والعاقل إلى العملية السياسية للمجموعات المستبعدة سابقاً. والأهم من ذلك، أن الحلول الإجرائية مثل الانتخابات والاستفتاءات والفصل القضائي تعتبر خطرة على عملية صنع السلام: فجميع الأطراف تأمل أو تتوقع أنها ستخرج منتصرة من المنافسة (سواء كانت انتخابية أو قضائية)، واحتمال عودة الخاسر إلى الانتخابات سيكون العنف مرتفعاً.⁴²

⁴⁰ Sisk Timothy, Power Sharing in Civil War: Puzzles of Peacemaking and Peacebuilding, (Civil Wars. 15:sup1, PP.7-20), ibid, P, 11.

⁴¹ ibid, P, 11.

⁴² Preston Matthew, ibid, p, 10.

توضح الامثلة ان الإطار الديمقراطي مفيد في التعامل مع الصراعات حول السلطة داخل مجتمع ما، وتجدر الإشارة إلى ان الترتيبات المؤقتة لتقاسم السلطة قد جعلت من المراحل الانتقالية امرا ممكنا، إذا كان الهدف هو إقامة الديمقراطية، فانه يجب على عملية تقاسم السلطة ان تشتمل على تغيير وجهات النظر اذ تتحرك هذه العملية نحو النجاح عندما تنتقل الانتخابات من مجرد الية لتحقيق النصر الذي فشلت الحرب في تحقيقه إلى الية تسمح لجميع الأطراف بالمشاركة المشروعة المستمرة في النظام السياسي المستقبلي. وبصفتها وسيلة لنقل المجتمع من حالة الحرب الاهلية إلى حالة السلام المدني، فان تقاسم السلطة اداة مفيدة، ولكنها تتطلب على اثار مزعجة إذا ما أرسيت لفترة طويلة جدا من الزمن.⁴³

لم تتكشف بعد مدى ملاءمة ترتيبات الحكم التوافقي التي وضعها لبيهارت لسوريا .ولم يتحدد بعد ما إذا كان هذا التخصيص لتوزيع السلطة سيخدم في تأسيس أنظمة دائمة أو انتقالية .ومع ذلك، فإن المزايا الرئيسية للتوافقية الاشتراكية تكمن في قدرتها على التخفيف، من خلال تقاسم السلطة، من الصراعات الطائفية التي يتم التلميح إليها على المستوى الإقليمي والديموغرافي والدولي .من خلال الحفاظ على المقاعد السياسية (الحصص) لمختلف المجتمعات ذات الانتماءات الهوية العابرة للحدود الوطنية، والتي قد تكون مشتتة جغرافيًا، تضمن التوافقية الحفاظ على المجتمعات بغض النظر عن التخصيص المكاني، أو الحجم العددي، أو الارتباطات العابرة للحدود الوطنية.⁴⁴

خاتمة:

منذ بداية الأزمة السورية أكدت مقولة واحدة صحتها، أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية. لقد أثبت النزاع أنه لا يمكن حله عن طريق المزيد من العنف. فمنذ بداية الاشتباكات بين الحكومة السورية والمتمردين كان لها بعد دولي شكلت الجهات الخارجية الحرب وأطالت أمدها، أدى تدخلها التنافسي إلى زيادة عدم الرغبة في التسوية من كلا الجانبين. وعلى الرغم من التكاليف المرتفعة التي لحقت بالبلاد، لم يتصور أي من الطرفين نفسه في مأزق مؤلم لا يمكن أن ينتهي إلا بتسوية توفيقية؛ لقد ساهمت الجهات الفاعلة الخارجية في إطالة أمد النزاع من خلال تقديم تدخلات متوازنة كافية لإبقاء حلفائها في الميدان، ولكن ليس بما يكفي للفوز أو إجبار الآخر على التفاوض بجدية.

⁴³ بيتر وولفرستين، مرجع سابق، ص، 203.

⁴⁴ Imad Salamey and all (Ed), ibid, p, 11.

في حين أن وقف العنف أو تحويله هو بالتأكيد أحد الأهداف الأساسية لعملية صنع السلام السوري والذي ينظر إليها باعتبارها وسيلة لحل الخلافات بطريقة غير عنيفة، لكن لا يمكن لأي عملية مفاوضات وحدها أن تتقدم إذا لم تتم إزالة العناصر الهيكلية لحالة النزاع بشكل واعي، ولم تؤخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للتناقضات وعدم توافقها. ومن ثم تكون عمليات التفاوض قادرة على الدمج ويمكن تغيير السلوك بطريقة تمكن كلا الطرفين من إيجاد وضع مربح للجانبين لحل المشكلات والعيش معا.

إن المفاوضات الناجحة تعتمد على إستعداد الأطراف للتسوية، والزعامات السياسية القادرة على تطوير علاقة مع الجانب الآخر، والتوقيت المناسب. أما في حالة الوصول الى تسوية تفاوضية، يتطلب تعزيز السلام المستدام والحفاظ عليه في فترة ما بعد الصراع لضمان عدم تكرار الحرب الأهلية، من خلال تنفيذ الإتفاق وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. إن إعادة الإعمار بعد الحرب تشكل جزءاً من عملية السلام، ولا تقتصر عملية إعادة الإعمار على إصلاح الأضرار المادية، بل تمتد إلى إعادة بناء العلاقات المجتمعية المتصدعة.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- فالستين بيتر. مدخل الى تسوية الصراعات. ترجمة: سعد فيصل، محمد محمود دبور. المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان، 2006.
- 2- علاء عبد الحميد عبد الكريم. دور الأمم المتحدة في تسوية الازمة السورية. ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2018.
- 3- قربي أحمد. قطار الحل السياسي في سوريا: خطة مسيرة متغيرة ومسار بل وجهة. مركز الحوار السوري، 2022.

تقارير وقرارات:

- 1- القرار الأممي رقم 2118. شوهده على الرابط: <https://undocs.org/ar/S/RES/211> (2013) تاريخ التصفح: 2024/05/01.
- 2- القرار الأممي رقم 2254. شوهده على الرابط: <https://undocs.org/ar/S/RES/2254> (2015) تاريخ التصفح: 2024/05/01.

مراجع إلكترونية:

- 1- الاسكوا. سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب. 2020. شوهده على الرابط:

<https://archive.unescwa.org/ar/publications/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%A8>

تاريخ التصفح: 2024/06/27.

2- محمد حسام حافظ، المفاوضات السورية: الصراع على مرجعيات التسوية، 2018/04/28، شوهد على

الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180426164053081.html>

تاريخ التصفح: 2024/07/01.

3- الأطراف السورية تستعد لجولة جديدة من المحادثات، 2021/01/22، شوهد على الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2021/01/1069612>، تاريخ التصفح: 2024/06/21.

4- اللجنة الدستورية، موقع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بسوريا، شوهد على الرابط:

<https://specialenvoysyria.unmissions.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

تاريخ التصفح: 2024/05/22.

5- بيانات النزاع السوري على موقع أوسالا، شوهد على موقع: <https://ucdp.uu.se/country/299>

تاريخ التصفح: 2024/05/28.

Book :

- 1- Baczko Adam and All, *Civil War in Syria*. Cambridge: University Press, 2017.
- 2- Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, Pamela Aall, and Simon Palamar. *Why Is Mediation So Hard?* In: *Handbook of International Negotiation*. Ed. Mauro Galluccio, Springer, 2015.
- 3- Hugh Miall, *Emergent Conflict and Peaceful Change*. NY: Palgrave MacMillan, 2017.
- 4- Imad Salamey and all (Ed), *Post-Conflict: Power Sharing Agreements Option for Syria*, Palgrave McMillan, Switzerland.
- 5- Matthew Preston, *Ending Civil War: Rhodesia and Lebanon in Perspective*. London: I.B. Tauris, 2004.
- 6- Samer N. Abboud, *Conflict, Governance, and Decentralized Authority in Syria*, in: *The Levant in Turmoil*. NY: Palgrave Macmillan, 2016.
- 7- Sisk Timothy, *International mediation in civil war: Bargaining with bullets*. NY: Routledge, 2009.
- 8- Svensson Isak, *Conflict resolution in civil wars*, in: *Routledge Handbook of Civil War*. Ed: Newman Edward and Karl DE Rouen Jr. NY: Routledge, 2014.
- 9- Vinci Anthony. *Armed Groups and the Balance of Power*. NY: Routledge. 2009.

- 10- Vukovic Siniša. *International Multiparty Mediation and Conflict Management*, Routledge, NY, 2016.
- 11- Günter Brauch and All. *Globalization and Environmental Challenge: Re-conceptualizing Security in the 21st Century*. Berlin: Springer, 2008.

Review:

- 1- Sisk Timothy, Power Sharing in Civil War: Puzzles of Peacemaking and Peacebuilding, *Civil Wars*. 15:sup1, PP.7-20.
- 2- Naser Ali, Opportunities and Challenges of the Constitutional Process and Awareness-Raising around a New Constitution in Syria, 01/03/2022.
<https://meddialogue.eu/wp-content/uploads/2022/03/Constitutional-awareness-in-Syria-Ali-Naser-EN.pdf>. 15/07/2024.